هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003ـ2014

أ.م.د. سمير سهام داود / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / مقداد غضبان لطيف

تاريخ التقديم:2017/1/22
تاريخ القبول:2017/3/13

المستخلص :

ادى التيسير المالي الريعي بعد التغير السياسي عام 2003 الى تمويل موازنات اتسمت بنمط الاستهلاك ذات معالم محدودة الأفق لإبعاد التنمية عبر توظيف جلّ الانفاق الحكومي لتشجيع التوظيف في المؤسسات الحكومية في وظائف خدمية ضعيفة الانتاجية ، وايجاد قنوات انفاقية مختلفة لتوزيع الريع النفطي بشكل يتسع بإرتفاع الايرادات النفطية مقابل التغاضي او الاخفاق في تكوين بنى تحتية تنشط النمو في قطاعات الاقتصاد غير النفطي، مما نجم عنه قوة طلب ضخمة جدا ومتنوعة امام ضعف التنوع الانتاجي وتفاقم إشكالية الاختلال الهيكلي ،ليتم تلبية ذلك الطلب من خلال التجارة الخارجية على حساب قطاعات الاقتصاد السلعية غير النفطية التي إتسمت بحالة كبيرة من الركود. ان هيمنة الانفاق الاستهلاكي على بنية الانفاق الحكومي وارتباطه بالريع النفطي والاخفاق في تكوين ايرادات متنوعة جعلت الانفاق الحكومي يفتقد الى الكثير من القنوات لتوجيه متغيرات الاقتصاد الحقيقية بالشكل المرغوب طالما ان الاختلال الهيكلي بَقِي متأصل في هيكل الاقتصاد . ان تلك الاتجاهات أدخلت السياسة الانفاقية بحالة من التناقض و لم تتمكن السياسة الانفاقية من توحيد مساراتها نحو بلوغ أهداف الكفاءة الانتاجية وان ما عزز تعظيم الاستهلاك في الاقتصاد بشكل لا يستوعبه العرض الكلي هو استمرار القطاع الخاص في ممارسة انشطة خدمية وتجارية تعتمد على الريع النفطي دونما الولوج في انشطة انتاجية لتغطية الفجوة المتزايدة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتحويلها حوافز حقيقية بزيادة الاستثمار والانتاج وفق معايير ربحية لتكن شروط موضوعية لاستدامة النمو الاقتصادي. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ،ان منح الانفاق الحكومي الاستهلاكي الاولوية على حساب الانفاق الاستثماري اضافة الى صعوبة الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية ادى الى الاضرار بتكوين بنى تحتية تنشيط نمو القطاعات غير النفطية وممكنات إستهداف التنويع الاقتصادي. وقد اوصى البحث اعادة النظر بأولويات السياسة الانفاقية من خلال تعديل بنية الانفاق الحكومي لصالح الانفاق الاستثماري لمعالجة الاختلال المتأصل في هيكل الاقتصاد العراقي وتكوين هيكل انتاج كفوء ومتنوع له القدرة على توليد قيم مضافة تستوعب الطلب الكلي وإيجاد آليات تحقق التوازن بين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي لتقليل إستزاف الفائض المتأتي من القطاع الريعي الى خارج الدورة الاقتصادية .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الانفاق الحكومي ، الانفاق الاستهلاكي ، الناتج المحتمل ، الاختلال الهيكلي ،النمو الاقتصادي.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 100 المجلد 23
الصفحات 356ـ373

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

يبـرز تأثير سياسة الانفاق الحكومي في الاقتصاد من خلال دورها المؤدي الى تخفيف ومعالجة التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي والناجمة عن اختلال التكافؤ بين الطلب الكلي والعرض الكلي والتي اخفقت آلية السوق في تحقيق ذلك التكافؤ بمفردها، كما وتعد السياسة الانفاقية مؤشرا على دورالحكومة وتوجهاتها في النشاط الاقتصادي حيث ترسم الحكومة حدود الدور الذي ترمي ان تؤديه لتوجيه النشاط الاقتصادي بما ينسجم واهدافها العامة وترتبط قدرة الحكومة في تحقيق اهدفها بدون شك بتوفر إدارة كفوءة للانفاق الحكومي تؤطر العلاقة بين الانفاق الحكومي ومجمل النظام الاقتصادي ، فكفاءة الانفاق الحكومي في تحقيق اهداف الاستقرار والنمو رهن بمدى توفر وقدرة الهياكل الاقتصادية على استيعاب ذلك الانفاق دون حدوث آثار تضخمية او تسربات من دورة الدخل.

مشكلة البحث / تتلخص مشكلة البحث في ان اتجاهات الانفاق الحكومي غير ملائمة مع تطوير الجهاز الانتاجي وتكوين البيئة المواتية لنشاط القطاع الخاص حيث ادى التوسع في الانفاق الحكومي الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري الى الاضرار بالبنى التحتية المساندة لنمو قطاعات الاقتصاد ومن ثم ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الطلب الكلي وتزايد الانكشاف الاقتصادي.

فرضية البحث / ينطلق البحث من فرضية مفادها ان النشاط الانفاقي الاستهلاكي التوسعي الذي تولده الموازنة يتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الانتاج غير النفطي في العراق ، مما ابقى الاقتصاد في ريعية شديدة زادت من امكانية تعريضه للصدمات الخارجية .

هدف البحث / يهدف البحث الى معرفة اتجاهات الانفاق الحكومي لتأشير مكامن الاختلال فيه و تحليل أثر سياسة الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي خلال مدة البحث .

منهجية البحث / لاثبات فرضية البحث والوصول الى نتائج تخدم هدف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل البيانات بغية التعرف على طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق.

حدود البحث / يتخذ البحث من الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2014) إطارا لحدوده الزمانية والمكانية .

اولا: تحليل اتجاهات السياسة المالية وتطورات الانفاق الحكومي في العراق للمدة 2003-2014

شَهِد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تحولا نحو اقتصاد السوق على الصعيد التشريعي من خلال اعتماد جملة من الاصلاحات شملت مجمل سياسته الاقتصادية ،إذ ابتدأت سلطة الائتلاف المؤقتة(السلطة المدنية للاحتلال) في العراق بأخذ زمام المبادرة في اطلاق الاصلاحات السريعة في البنية التحتية القانونية للقطاع المالي لتسهيل انتقال الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق ، وقـد عمدت (حكومة الاحتلال المؤقتة)الى تخفيض الضرائب المباشرة على الشركات الاجنبية من 45 % الى 15 % كحد اقصى بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وقد كان من الممكن ان تسهم هذه الاجراءات في زيادة الاستثمار الاجنبي بوصفها تجعل للعراق الافضلية في امتلاكه لاكثر قوانين الاستثمار انفتاحا في العالم(مرزوك ،2007، 77) ، كما اتسمت الموازنة خلال مدة الانتقال بخصائص معينة تمثلت في ابتعـاد الحكومة عن سياسة التخطيط المركزي وانسحاب الحكومة التدريجي من الادارة المباشرة للمؤسسات الاقتصادية وتعميق الممارسات اللامركزية في الادارة ، والعمل على توفير البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي والبنى التحتية الضرورية،فضلا عن ترشيد الدعم الحكومي وتحويل الدعم الشمولي الى دعم موجه نقدي (قدر الامكان) (العنبكي،2008، 86-87). وكان ينبغي بالسياسة الاقتصادية ان لا تخترق الواقع وأن تنطلق من شروطه ومحدداته من خلال توفير الشروط الموضوعية لذلك التحول اذ ان النشاط الاقتصادي يعاني من اختلالات كبيرة ويستلزم توجيه رشيد وكفوء وان القطاع الخاص لايزال يفتقر الى المؤهلات لأشغال المساحة التي يتركها القطاع العام في النشاط الاقتصادي المتعثر ذو البنى التحتية المتهرئة التي يعد توفيرها شروط مسبقة لتعظيم مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية بشكل يخفف اعباء التنمية.

وقد لوحظ بعد تزايد الايرادات النفطية بفعل رفع الحظر عن الصادرات النفطية وكون تلك الايرادات تمثل مركز ثقل الموازنة العامة ، إن الشروط الموضوعية اللازمة للتحول نحو اقتصاد السوق و التي تتمثل بفرض قيود على ايرادات ومصروفات الموازنة لزيادة فاعلية ذلك التحول قد تم اختزالها بهيمنة كبيرة للنفقات الاستهلاكية للموازنة العامة على حساب النفقات الاستثمارية والكفاءة الانتاجية (بتغليب النمط التشغيلي الذي طبعت به موازنات البلد خلال السنوات الماضية وتبني سياسة التشغيل الواسع عبر الموازنات السنوية لتوزيع الريع النفطي على اكبر فئة اجتماعية ممكنة) وعلى ذلك بدأت السياسة المالية تعمل وفق منهجية التوسع في الانفاق الاستهلاكي الحكومي بغية زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا بالشكل الذي يؤدي الى ازدهار القطاعات الانتاجية المحلية دون تضمين ومناقشة علاقة الانفاق بالمستوى العام للاسعار والتضخم المحتمل، وكان الاوْلى تقصّي مديات قدرة الاقتصاد على استيعاب الانفاق بكفاءة كي تهتم الحكومة بجانب العرض من خلال توفير البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي وتجنب او فك حلقات الاختناق من خلال ترشيد اجراءات التدخل المطلوبة . مما يجعل هذه المنهجية غير منسجمة مع العراق المتميز اصلا بضعف قواعده الانتاجية خصوصا في مجالي الزراعة والصناعة فضلا عن تدهور البنية التحتية اللازمة لمساندة تلك القطاعات (الكناني ،2013,160).

وكان ينبغي بالسياسة المالية ان تمتلك الكثير من القنوات لتوجيه للمتغيرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والناتج المحلي لتغيير مساراتها بالاتجاه المرغوب من خلال اجراءات مستمرة اينما يحصل الانحراف في سلوك تلك المتغيرات، و تتولى متابعتها من خلال قاعدة بيانات واسعة ومتطورة من خلال جهاز كفوء يعنى بإجراءات السياسة المالية ونتائج تطبيقاتها .

وقد لوحِظ أن سلوك الموازنة يتأثر بدرجة كبيرة بالدورة الاقتصادية التي تحصل في البلدان المتقدمة وانعكاسها على السوق النفطية ويرجع ذلك الى الغياب الكبير لمساهمة الموارد المالية الاخرى غير النفطية ،وان التأثير المتبادل بين اسعار النفط والموازنة العامة جعل النمو في الاقتصاد العراقي مرتهنا بالموارد المالية مرتفعة القيمة والتي تكون ناجمة عن الصدمة الخارجية الموجبة في السوق النفطية ،بالمقابل يتقلص النمو الاقتصادي عندما تنخفض مستويات الموارد المالية النفطية عن حجم الانفاق الحكومي، إذ ان الانفاق الحكومي يوزع بنفقات استهلاكية مفرطة بشكل يوفر نمط معيشي لفئة اجتماعية كبيرة دون ان تبذل جهد انتاجي يوازي قيمة الايرادات النفطية الموزعة على تلك الفئة ،مما افقد الانفاق الحكومي تقنية الاستقرار التلقائي طالما ان ذلك الانفاق الاستهلاكي يتسم بضعف تولد قيمة مضافة سلعية كبيرة للاقتصاد يمكنها ان تعزز ايرادات الاقتصاد من خلال التوسع في فرض الضرائب بشكل يعوض الانخفاض في الايرادات النفطية والافلات من قبضتها . وان التأثير المتبادل بين ظروف السوق النفطية والموازنة قد أثرت في السياسة المالية من ناحيتين (الدليمي وعبيد ،2013، 313) :

اولا: منح اولوية كبيرة نسبيا للانفاق ذو الطابع الاستهلاكي على سواه من بنود الانفاق الاستثماري، ومما عمق من هذه الاشكالية ان الانفاق الاستهلاكي مرن باتجاه الارتفاع بشكل طردي مع الايرادات النفطية لكنه ضعيف المرونة بإتجاه التخفيض ،وعلى ذلك اضحى السلوك الاستهلاكي للموازنة مُضِرا بظروف الاستقرار والنمو وهو ما يرفع الحاجة الى اعادة النظر في هيكلية الموازنة العامة وبناء اولوياتها بهدف منح الاستقرار والنمو التفضيل الاول في اجراءات السياسة المالية .

ثانيا : وجود طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية لا تتأثر بانخفاض الايرادات الحكومية ، فضلا عن ذلك ان هيكل التوظيف يتسع باتساع الموارد الريعية في فترات الازدهار الاقتصادي للبلاد ولكن لايمكن تقليصه خلال الفترات التي تنخفض فيها الايرادات المالية الحكومية ،فضلا عن ذلك يتم اللجوء الى الاقتراض بغية تأمين الانفاق الاستهلاكي كتعويضات الموظفين و رواتب المتقاعدين بشكل يعزز هشاشة الاستدامة المالية، رغم ان الفكر المالي يؤكد على عدم امكانية تبرير اللجوء الى الاقتراض الا لتمويل الانفاق الاستثماري كون الاخير يولد اصول انتاجية تستفاد منها الاجيال الحاضرة والمستقبلية ،كما ان السلوك الاستهلاكي جعل المخصص للاستثمار في الموازنة العامة يستخدم للتصدي و امتصاص آثار انخفاض الايرادات الريعية ، فعندما تزداد الايرادات يصيب الاستثمار العام جزء من تلك الزيادة وعندما تنخفض لا تتأثر النفقات التشغيلية كثيراً بل تقتطع أكثر النقيصة من الاستثمار (العلي ،2011، 3)

وعلى ذلك فأن سلوكية السياسة المالية من خلال أداتها الرئيسة (الموازنة العامة) قد تجسدت بتعظيم الانفاق الجاري (الاستهلاكي) على حساب انخفاض الانفاق الاستثماري والذي ظهر واضحاً في تكوين وهيكل الموازنات العامة طوال الفترة ما بعد التغيير السياسي الى الوقت الحاضر، مما اضر بمشاريع البنية التحتية الضعيفة والتي عُـدت شرط مسبق لنهوض القطاع الخاص و وضع الاقتصاد على قاعدة التنمية .

اذ يلاحظ من الجدول (1) ان هناك حالة من التذبذب في مجمل النفقات للموازنات السنوية طيلة الفترة (2003-2014) فهي مرتفعة في سنة ومنخفضة في سنة اخرى بل وفي نسب نمو سالبة في سنة معينة عن السنة السابقة لها ،ويمكن القول ان اغلب هذه الزيادات في الانفاق العام للمدة (2004-2008) كانت موجهة لتدعيم الجانب الامني وزيادة رواتب موظفي الدولة، اما في عام (2009) حيث حقق اجمالي الانفاق معدل نمو سلبي مقداره (-17.4%) ويعود السبب في ذلك الى حدوث الازمة العالمية التي انعكست بشكل صدمة عرض سلبية نتج عنها انخفاض سعر البرميل النفطي الذي يعد الممول الرئيس للانفاق الحكومي ، واذا ما قارنا الانفاق الاستثماري بالانفاق الجاري في العام 2009 نجد ان الانفاق الجاري قد انخفض بنسبة 12% بالمقابل انخفض الانفاق الاستثماري بنسبة (35.5%) وعلى الرغم من انخفاض نسبة نمو الانفاق الجاري في عام 2009 الا انه شكل نسبة مرتفعة في تكوين الانفاق العام التي بلغت 82.6% في حين بلغت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق 17.4% ، ويلاحظ من الجدول ادناه ان الانفاق الاستثماري شهد تحسنا ملحوظا في معدل نموه السنوي عام 2010، حيث حقق الانفاق الجاري معدل نمو سـنـــــوي سلبي (-1%)،بينما نجد ان الانفاق الاستثماري ازداد بمعدل (61.1%) وعلى الرغم من ذلك ظلت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق لاتتجاوز (20%) كمتوسط ،بالمقابل يبلغ متوسط نسب الانفاق الجاري (80%)خلال نفس الفترة (2003-2014) .

جدول (1)

تطور الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالاسعار الجارية خلال المدة (2003_2014)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الانفاق (1)	معدل النمو السنوي %	الانفاق الجاري (2)	معدل النمو السنوي %	الانفاق الاستثماري (3)	معدل النمو السنوي %	نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق	نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق
2003	4901960.8	-	4614079.8	-	287881	-	94.1	5.9
2004	31521427.9	543	27597167.9	498	3924260	1263	87.5	12.5
2005	30831141.7	(2.2)	27066123.7	(1.9)	3765018	(4)	87.7	12.3
2006	37494459.0	21.6	31870290	17.7	5624169	49.3	85	15
2007	39308348.5	4.8	32719836.2	2.7	6588512.3	17.1	83.2	16.8
2008	67277196.6	71.1	52301181.1	59.8	14976015.5	127.3	77.7	22.3
2009	55589721.1	(17.4)	45941062.5	(12)	9648658.5	(35.5)	82.6	17.4
2010	61034201.8	9.8	45480860.4	(1)	15553341.3	61.1	74.6	25.4
2011	79657666.3	30.5	60925553.4	34	18732112.8	20.4	76.4	23.6
2012	105139575.7	32	75788623.7	24.4	29350952	56.6	72	28
2013	119127556.3	13.3	78746806.3	3.9	40380750	37.5	66	34
2014	112192125	(6)	76741672.6	(2.5)	35450452.4	(12.2)	68.4	31.6

المصدر: ديوان الرقابة المالية الاتحادي(2003- 2014)-بغداد: الحسابات الختامية لجمهورية العراق .

* الارقام بين القوسين تعني قيم سالبة

ثانيا- تحليل اتجاهات العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي للمدة (2003-2014)

حظيت السياسة المالية بمهام كبيرة بوصفها احدى الادوات المؤثرة بشكل فاعل في عملية احداث النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية او اجراء التغيرات المرغوبة في تلك القطاعات ، من خلال بوابة الانفاق الحكومي وتخصيص الاموال للقطاعات والانشطة الاقتصادية بهدف تخفيف حالات الاختلال المتأصلة في الاقتصاد العراقي ، ان الاهمية الكبيرة التي اكتسبها الانفاق الحكومي تتأتى من الغياب الكبير لدور القطاع الخاص في الاقتصاد نظرا لضعف امكانياته الاستثمارية قياسا بالقطاع العام واحداث الزخم التراكمي لعملية التنمية في ظل ما شهده الاقتصاد العراقي من اوضاع غير مستقرة ، كل تلك العوامل جعلت من الانفاق العام في الاقتصاد العراقي الاداة الاكثر تأثيرا في نواحي الحيـــــاة الاقتصاديـة والسياسية والاجتماعية ،ويمكن تقصي العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال الجدول (2)

جدول (2)

تطور GDP مع النفط وبدونه، واجمالي الانفاق الحكومي بالاسعار الجارية للمدة (2003-2014) **مليون**

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي	الناتج المحلي دون النفط	معدل النمو السنوي	اجمالي الانفاق	معدل النمو السنوي
2003	29585788.6		9213494.8		4901960.8	
2004	53235358.7	80	22379365.9	142.9	31521427.9	543
2005	73533598.6	38.1	31153813.9	39.2	30831141.7	(2.2)
2006	95587954.8	30	42736143.9	37	37494459.0	21.6
2007	111455813.4	16.6	52437718.9	22.7	39308348.5	4.8
2008	157026061.6	40.8	69859660.4	33.2	67277196.6	71.1
2009	130643200.4	(16.8)	74645152.3	6.8	55589721.1	(17.4)
2010	162064565.5	24	89159565.4	19.4	61034201.8	9.8
2011	217327107.4	34.1	102070683.7	14.5	79657666.3	30.5
2012	254225490.7	17	127789933.2	25.2	105139575.7	32
2013	271091777.5	6.6	148013639.7	15.8	119127556.3	13.3
2014	260610438.4	(3.9)	141960567.8	(4)	112192125	(6)

المصدر : ديوان الرقابة المالية الاتحادي(2003- 2014)، بغداد:- الحسابات الختامية لجمهورية العراق .
- وزارة التخطيط (نشرات متفرقة)– بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مديرية الحسابات القومية
*** الارقام بين القوسين تعني قيم سالبة**

شكل (1)
تطورات الناتج المحلي دون النفط واجمالي الانفاق الحكومي للمدة (2003-2014)

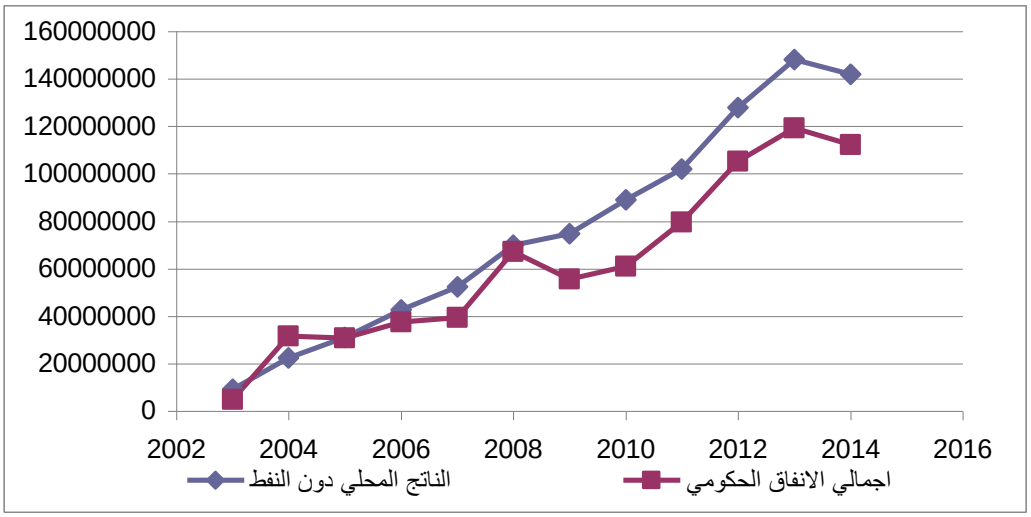

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (2)

يلاحظ من الجدول المذكور انفا ان اجمالي الانفاق الحكومي بالاسعار الجارية يتسم بالتذبذب فقد حقق الانفاق الحكومي معدل نمو سنوي مقداره (543%) في عام 2004 بينما حقق في عام 2005 معدل نمو سنوي سلبي (-2.2%) كما ويلاحظ ان اجمالي الانفاق العام بلغ (67277196.6) مليون دينار في عام 2008 محققا معدل نمو سنوي قدره (71.1%) اما في عام 2009 فقد انخفض الانفاق الحكومي بنسبة (17.4%) الى (55589721.1) مليون دينار وقد استمر التزايد في الانفاق الحكومي الى ان حقق معدل نمو سنوي سلبي (6%) في عام 2014 بالمقابل يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي(دون النفط) كونه المؤشر المعبر عن حقيقة الاداء الاقتصادي قد حقق معدلات نمو سنوية موجبة طيلة مدة البحث بإستثناء سنة (2014) ويلحظ من الجدول (2)ان الناتج المحلي معدلات نمو سنوية متقاربة نسبيا للسنوات (2005و 2006و2008) تراوحت بين (39.2_33.3%) كما ويلاحظ ايضا ان هناك تقارب نسبي في نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي دون النفط للسنوات (2010-2011-2013) حيث تراوحت تلك النسب بين (19.4--14.5%) كما ويلاحظ من الجدول ايضا ان هناك تباين في اتجاهات معدلات النمو لكلا المتغرين ففي عامي (2005 و2009) حقق الناتج المحلي دون النفط معدلات نمو موجبة بلغت (39.2 % و6.8%) على التوالي بينما حقق الانفاق الحكومي معدلات نمو سنوية سالبة بلغت (2.2% و17.4%) على التوالي،مما يدل على انخفاض درجة تأثر النشاط الاقتصادي بالانفاق الحكومي .

ان انخفاض تأثر الناتج المحلي الاجمالي يعزى الى ان الجزء الكبير من الانفاق الحكومي كان موجها نحو زيادة رواتب الموظفين وزيادة اعدادهم على اثر اقرار العديد من القوانين التي اطلقتها الحكومة العراقية كقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008و قانون رقم 24 لسنة 2005 المعدل الخاص بأعادة المفصولين السياسين (المدنيين والعسكريين) الى العمل و قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014 والذي كان هدفه توسيع شمول الضمان الاجتماعي لفئات المجتمع،فضلا عن اتساع مؤسسات الحكومة نتيجة استحداث الكثير من الوزارات والهيأت المستقلة، وبذلك اصبحت فقرات الرواتب والاجور والرواتب التقاعدية تشكل نسب مرتفعة تصل الى 65% كمتوسط من اجمالي الانفاق العام ،ان هذا النوع من الاتفاق الحكومي يسهم بشكل كبير في زيادة الطلب الكلي دون ان تكون له اثار في دالة العرض نظرا للتشوه الكبير في بنية الناتج وطبيعة عناصر الانتاج ، فموارد الاقتصاد عاجزة عن الدخول في العملية الانتاجية بمجرد زيادة الطلب الكلي ،نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وتخلف الفنون الانتاجية (داود ، 2013، 274)

وبهدف توضيح اثار الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي بعد التغير السياسي عام 2003 ، فإن من المناسب تجزئة الاقتصاد العراقي الى قطاعين يستوعبان انشطته كافة ،وهما قطاع انتاج السلع والخدمات القابلة للتعويض بالمستوردات وقطاع انتاج السلع والخدمات غير القابلة للتعويض بالمستوردات (اراضي ،سكن ،خدمات طبية وادارية وامنية ،مجاري ، وغيرها) ويكون لهذين للقطاعين الدور الكبير في تحديد النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اي ان الطاقة الانتاجية القصوى لكلا القطاعين هي المحدد الرئيس لحجم الطلب الكلي الذي يمكن استيعابه بدون ضغوط تضخمية ، وبهدف ان يتحقق النمو الاقتصادي المدفوع بزيادة الطلب الكلي جراء التوسع في الانفاق الحكومي ينبغي ان يكون: (العلي ،2012، 310-313)

الانفـاق المتجـه للداخل = النـاتـــج المحـلـي الاجمــالي الحقيقي من السلع والخدمات (القابلة وغير القابلة) للتعويـض بالمستـــوردات.....(1)

ونظرا لكون الناتج من السلع والخدمات لكلا القطاعين ذي مرونة عرض واطئة في الاقتصاد العراقي في الامد القصير، فبعد نقطة معينة من زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي المتسم بهيمنة بنيته الاستهلاكية تبدأ الاسعار بالارتفاع ومن ثم تنعدم مرونة العرض بعد الوصول الى الطاقة الانتاجية القصوى، فالانفاق الداخلي يتحدد نقديا ثم يتعين محتواه الحقيقي بالاعتماد على المستوى العام للاسعار وفق المعادلات الاتية : (العلي ،2012، 310-313)

$$x + ax + bpy = py \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

ويمكن اعادة ترتيب المعادلة اعلاه لتصبح:

$$(1 + a)x = (1 - b)py \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث ان :

y: الناتج المحلي الحقيقي من السلع والخدمات .

x: مستوى الانفاق الحكومي الداخلي .

p: المستوى العام للأسعار.

ax: جزء من الانفاق الخاص المرتبط بالانفاق الحكومي الداخلي.

bpy: جزء من الانفاق الخاص المرتبط بالناتج الحقيقي غير القابل للتعويض بالمستوردات .

$$p = \frac{(1+a)x}{(1-b)y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وبما ان **a** و **b** ثوابت فيمكن اختصار المقدار $\frac{(1+a)}{(1-b)}$ الى ثابت وليكن **f** فتصبح المعادلة كالآتي:

$$p = f\frac{x}{y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وبموجب المعادلات المذكور انفا وفي ظل ثبات الناتج المحلي الاجمالي y في الامد القصير فأن معدل التضخم يتغير بتغير الانفاق الحكومي لكون الانفاق الحكومي له الهيمنة على خلق النقد الاساس في الاقتصاد ، بيد ان المفارقة في الاقتصـاد العراقي هي تحول التكوينات السعـــرية (للسلع والخدمات) نحو مماثل لما هي عليه في البلدان الصناعية او المتقدمة عبر فرضية السعر الواحد(داغر و مهوس،2015، 289) .

ان التوسع الكبير في الانفاق الحكومي والتناقض في الطاقات الاستيعابية بين الموازنة الاستهلاكية ذات المرونة المرتفعة للانتفاع من تخصيصاتها والموازنة الاستثمارية ضعيفة المرونة وما ينجم عنهما من قوة طلب محلية ضخمة و متنوعة جدا امام هشاشة التنوع الاقتصادي وضمور دالة العرض المحلية من السلع والخدمات احدث ميلان استهلاكي يضاف الى الطلب على السلع القابلة للتجارة التي ازدادت امكانية احلالها بسبب اضمحلال عرض السلع والخدمات المحلية ، ولم يتوقف الطلب الكلي عند السلع والخدمات القابلة للمتاجرة بل ادى انحسار الموازنة الاستثمارية وصعوبة الانتفاع من تخصيصاتها الى تعاظم الموازنة التشغيلية والذي ولد بدوره طلبا جديد خارجي حول كثيرا من السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة الى سلع تأخذ خواص التداول في الاسواق المحلية اضيفت الى قائمة احتياجات الاقتصاد من تلك السلع والخدمات.

وباتت شكلا من اشكال ضغط الطلب الكلي وتوسع الانفاق الاستهلاكي (التشغيلي) وإمتداد مدياته بمصروفات لا يقدر الاقتصاد العراقي على استيعابها وتحوّلها الى استيرادات كثيفة تمولها سياسة تدخل البنك المركزي (مزاد بيع العملة الاجنبية) من خلال استهداف الاستقرار السعري بأعتماد سعر صرف الدينار العراقي كمثبت اسمي لمواجهة وامتصاص الضغوط التضخمية التي ولدها الاختلال الهيكلي جراء نقص الكبير في الانتاج والاستثمار المحلي ، ولكن على حساب استنزاف احتياطيات البنك المركزي من العملة الاجنبية التي كونها الريع النفطي (صالح ،2012، 15-16) .

فالانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي في اتجاهاته الراهنة بقي خارج نطاق التوازن الذي ينبغي ان يكون كمـا في المعادلة رقم (1)، مما أفقده القدرة في تحقيق الاستقرار والنمو بسبب ضعف استجابة الاقتصاد للانفاق المتجه الى الداخل بدون ضغوط تضخمية او استنزاف العملات الاجنبية، طالما استمر التوسع في الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري. ولذا فأن تعميق مظاهر الاستهلاكية المتمثلة بطائفة واسعة من السلع والخدمات التي يتم تلبيتها من خلال الاستيرادات باتت تسير باتساق شديد مع ضعف البنية التحتية وضعف الطاقة الاستيعابية للانتفاع من مخصصات الانفاق الاستثماري و تحولها الى مرونة عالية للانتفاع منها كنفقات تشغيلية (استهلاكية) من خلال تدوير الفائض منها الى موازنات لاحقة بسبب ضعف استنفادها ، اضافة الى الضغط على الكلفة المالية لسياسة تدخل البنك المركزي من خلال استزاف الاحتياطيات الاجنبية لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن اضمحلال السلع والخدمات غير القابلة لمتاجرة واحلالها بمثيلاتها من البلدان المجاورة على حساب قطاعات الاقتصاد التي أسبغ عليها الركود، حيث بلغ معامل الارتباط بين الانفاق الحكومي وحجم مبيعات مزاد العملة الاجنبية (0.953) مما يدل على قوة الارتباط بينهما[*] .

جدول (3)

الانفاق الحكومي ومبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية للمدة(2004-2014)

السنة	الانفاق الحكومي (1)	مبيعات نافذة البنك المركزي من العملة الاجنبية (2)	سعر صرف الدينار/ الدولار الموازي (3)
2004	21694	6108	1453
2005	20945	10462	1472
2006	25419	20605	1475
2007	31024	15980	1267
2008	55924	25869	1203
2009	47030	33992	1182
2010	51462	38260	1186
2011	66603	41258	1196
2012	85271	48465	1233
2013	96694	53838	1232
2014	92491	51728	1213

المصدر: البنك المركزي العراقي.(2004-2014). النشرات السنوية،بغداد: المديرية العامة للاحصاء والابحاث .

- ديوان الرقابة المالية الاتحادي(2004-2014)، بغداد:الحسابات الختامية لجمهورية العراق، وقد استخدم سعر صرف السوق المبين في العمود (3) لتحويل قيمة الانفاق الحكومي من الدينار العراقي الى الدولار .

* تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9 .

ثالثا:- ريعية وانكشافية الاقتصاد العراقي ودورهما في زيادة حالات إختلال هيكل الاقتصاد العراقي.

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة اعاقت نموه وترجع تلك الاختلالات في جزء كبير منها الى انه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة اساسية على الريع النفطي في ادامة انشطته ، إذ يتصف الاقتصاد العراقي بضعف التنوع الاقتصادي وتدني القدرات الانتاجية ، فهو يعتمد بدرجة كبيرة في تجارته الخارجية على تصدير سلعة النفط وهو ما يولد خللا كبيرا في بنية الصادرات ويفقدها القدرة على المنافسة والثبات في الاسواق العالمية ،فمن المعلوم ان اسعار الصادرات النفطية لاتحدد بعوامل داخلية في اغلب الاحيان كتلك المتمثلة بمعايير الميزة التنافسية والتكاليف والارباح ،بل ترتبط بدرجة كبيرة بظروف السوق الدولية اقتصادية كانت ام سياسية ، وبذلك فالتقلبات والصدمات في السوق النفطية الدولية وانعكاساتها على اسعار النفط تنجم عنها آثار واسعة في ايرادات الموازنة والبرامج الانفاقية والتنموية جراء التعويل الكبير على الريع النفطي (معلة ، 2015، 332) .

جدول (4)
الاهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية الى الصادرات الكلية للفترة(1990-2014)
(مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات غير النفطية (2)	اجمالي الصادرات (3)	% (3)/(1)=4	% (3)/(2)=5
2003	8422.3	1288.8	9711.1	86.6	13.3
2004	17455.7	110	17810	98	2
2005	23199.4	118.5	23697.4	97.9	2.1
2006	29708.1	230.7	30529.4	97.3	2.7
2007	37847.1	317	39587	95.6	4.4
2008	61838.7	1887.1	63726.1	97	3
2009	38964.8	817.4	39782.2	97.9	2.1
2010	51453	310.6	51763.6	99.4	0.6
2011	79082.4	598	79680.4	99.2	0.8
2012	93502.5	706	94208.5	99.1	0.9
2013	89094.8	673	89767.9	99.3	0.7
2014	83350.9	630	83980.9	99.2	0.8

Source :Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, several issues , www.opec.org.

حيث يلاحظ من الجدول (4) ان الصادرات النفطية شكلت نسبة مرتفعة من اجمالي قيمة الصادرات الكلية فبلغت الصادرات النفطية عام 2004 (17455.7) مليون دولار وشكلت اهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات 98% ، اما في عام 2005 فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية (23199.4) مليون دولار وبلغت اهميتها النسبية (97.9%) من اجمالي الصادرات الكلية في حين شكلت الصادرات غير النفطية (2,15%) بالرغم من انخفاض حجم الصادرات النفطية وعدم تخطيها (2)مليون ب/ي لغاية نهاية عام 2008 بسبب العمليات التخريبية التي تتعرض لها الانابيب النفط بين الحين والاخر وتدني صرف التخصيصات الاستثمارية لوزارة النفط لاعادة بناء البنية التحتية النفطية وزيادة الانتاج(زيني،2009، 391)، اما خلال الاعوام (2010_2014) فتجاوزت الاهمية النسبية للصادرات النفطية 99% مقابل قصور كبير للصادرات السلعية غير النفطية ، ويتضح من الجدول ان الريع النفطي يطغى على الاقتصاد العراقي إذ تشكل صادرات النفطية باستثناء فترة الحصار من سنة (1991_1996) متوسط بلغ 93,6% من اجمالي الصادرات الكلية .

ولذا فإن هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي يتصف بصفتين اساسيتين هما : (الربيعي ، 2009، 3) .

أ:- ضعف عمليات التشابك الداخلية اي ضعف الارتباطات الامامية والخلفية بين الانشطة الاقتصادية الانتاجية ، نتيجة انخفاض ناتج القطاع الزراعي الذي ادى الى إعاقة استمرار نمو ناتج الصناعات المعتمدة على المدخلات الزراعية اضافة تحيز هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي نحو حلقات الانتاج النهائية والذي جاء بدوره كنتيجة لغياب دور الانشطة الصناعية المنتجة للمستلزمات الوسيطة وضعف الآثار التحفيزية الناجمة عن معظم الانشطة الانتاجية .

ب :- ضعف دور قطاع الصناعة التحويلية في تمتين الروابط الانتاجية وتوفير مدخلات الانتاج الاساسية الوسيطة لبقية الانشطة الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد القومي تؤشرها قوة الارتباط بين كل من عملية الانتاج والاستثمار وعملية الاستيراد، وتزايد حجم التسربات من دورة التدفقات الوسيطة كنتيجة لتزايد عمليات الاستيراد لمختلف السلع الانتاجية الوسيطة، ان ضعف قدرة قطاع الصناعة التحويلية على انتاج السلع الوسيطة والانتاجية يؤدي الى زيادة الاستيرادات من تلك السلع لتلبية حاجة الانشطة الانتاجية مما يؤدي الى تقليل آثار المضاعف –المعجل في توسيع نطاق النشطة الداخلية في السوق المحلية نتيجة لتلك الاستيرادات وهو ماينجم عنه حدوث تسربات كبيرة للعملات الاجنبية لصالح الاقتصادات الاجنبية ،وعلى ذلك فأن ضعف قدرة قطاع الصناعة التحويلية في الدخول في علاقات تشابكية مع بقية الانشطة الاقتصادية يجعل من القطاع الصناعي متأثرا بالتحفيز اكثر مما يعمل تحفيز الانشطة بارتباطاته الامامية والخلفية .

إن عمق اختلال بنية الناتج المتمثلة بإلاعتمادية الكبيرة للنشاط الاقتصادي على القطاع النفطي دون القطاعات الاقتصادية الاخرى يجعل من هدف الاستقرار الاقتصادي الذي يعد بوابة النمو الاقتصادي هدف بعيد المنال ،فتلك الاعتمادية تجعل من الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات طالما ان الجزء الكبير من GDP معتمد على السوق الدولية المتسمة بالحركة والتغيرات المستمرة .

جدول (5)

التغير الناتج المحلي الاجمالي GDP بالاسعار الثابتة لسنة 1988 وارتباطه بالتغير في اسعار النفط وانكشافية الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2014)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل نمو GDP (2)	ناتج القطاع النفطي (3)	اسعار النفط مؤشر اسعار سلة اوبك $ (4)	معدل نمو اسعار النفط (5)	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (6)=1-3	معدل النمو السنوي (7)	معدل الانكشاف الاقتصادي (8)
2003	26990.4	33.1-	13930,0	28.1	15.35	13060.4	(28.3)	154.2
2004	41607.8	54.1	19837,5	36.06	28.3	21770.3	66.4	120.3
2005	43438.8	2.0	18397.5	50.65	40.4	25041.3	13.8	115.7
2006	47851.4	10.2	19409,4	61.1	20.6	28442	13.6	89.6
2007	48510.6	1.4	20178,6	69.1	13.0	28332	(0.4)	74.0
2008	51716.6	6.6	23460.6	94.5	36.7	28256	2.2	81.0
2009	54721.2	5.8	24035.5	61.1	35.3-	30685.7	8.8	78.6
2010	57751.6	5.5	24266.3	77.5	26.8	33485.3	9.1	73.5
2011	63650.4	10.2	27293	107.5	38.7	36357.4	8.5	72.2
2012	71680.8	12.6	30795	109.5	1.9	40885.8	12.4	73.6
2013	76922.0	7.3	31788.2	105.9	3.3-	45133.8	10.4	68.0
2014	75403.0	2-	31788.2	96.3	9-	42327.1	(6.6)	66.3

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

-Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, several issues, www.opec.org.

حيث يتضح من الجدول (5) ان اتجاه النمو في الناتج المحلي الاجمالي مرتبط الى حد كبير بناتج القطاع النفطي، إذ ان الاقتصاد العراقي باستثناء فترة الحصار يمتاز بوجود علاقة وارتباط قوي بين استقرار الناتج المحلي GDP واستقرار اسعار النفط الخام ،إذ كلما ارتفعت اسعار النفط الخام ادى ذلك الى نمو الناتج المحلي GDP بشكل مباشر ، كما يقود الاستقرار في اسعار النفط الى حدوث استقرار في الناتج في الزمن، لذا فإن اختلال هيكل الاقتصاد العراقي والذي تمثل بضعف نسب مساهمة القطاع الزراعي والذي يعزى التراجع فيه الى عدة عوامل اهمها إنخفاض معدلات سقوط الامطار و شحة مصادر المياه وارتفاع نسب الملوحة والتصحر في الاراضي الصالحة للزراعة نتيجة تدهور شبكات الري والبزل جراء انخفاض الاستثمار في هذا القطاع الحيوي (البنك المركزي، 2008، 19)، فضلا عن تدني نسب الضرائب الكمركية بشكل لايمكن التعويل عليها في تحويل الميزة النسبية للمنتج المحلي فضلا عن رفع الدعم بشكل تدريجي عن الانتاج الزراعي الامر الذي انعكس بضعف الانتاج وقلة نمو ناتج هذا القطاع وانخفاض اهميته النسبية في تكوين GDP حيث بلغ متوسط الاهمية النسبية للقطاع الزراعي للمدة (2008-2014) (7%)،اما في ما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية فقد تعرض الى إنتكاسات متوالية تركت آثار كبيرة على تطور واستمرار الصناعة العراقية حيث توقفت معظم المصانع عن العمل والانتاج لاسباب متعددة، اما التي لازالت قادرة على الانتاج فهي تواجه مشاكل متعددة يأتي في مقدمتها تدني تزويدها بالطاقة الكهربائية ،وارتفاع تكاليف انتاجها مقارنة مع السلع الاجنبية المستوردة (البنك المركزي، 2010، 20) ، اذ لم تتجاوز الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوينGDP في المدة (2003-2014) (2%) وتدنت تلك الاهمية الى ادنى مستوى لها في عام 2008 حيث بلغت (1.6%) ، مقابل هيمنة الانتاج النفطي وتحسن قطاع الخدمات، إذ يؤدي نمو هذه القطاعات (النفطي و القطاعات الخدمية) الى زيادة في الدخول النقدية والتي تنعكس بشكل كبير على زيادة القوة الشرائية والتي تمثل روافد للطلب في السوق المحلية وبذلك فأن تراجع القطاعات الانتاجية غير النفطية وعجزها عن استيعاب ذلك الطلب يعد سببا في حصول صدمة والتي تنعكس بارتفاع معدلات التضخم واللجوء نحو تلبية الطلب المحلي من خلال الاستيرادات (العنبكي،2007، 168)، مما يؤدي الى توليد آثار عكسية على الميزان التجاري فضلا عن آثارها المباشرة على احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية ولن تقف الآثار عند هذا الحد بل تمتد لتحيط حركة السوق المحلية بخطر عدم الاستقرار، إذا ما تعرضت اسعار النفط الى انخفاضات حادة طويلة الامد، الامر الذي يقلل من القدرة الاستيرادية حال تقليل مبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية او استنفاد الاحتياطي الاجنبي، وعلى ذلك يشهد الاداء الاقتصادي في العراق تداخلا بين الوسط الوطني والوسط الاقليمي والدولي بشكل لايمكن تفكيك ذلك التداخل حالا في ضمن معادلة شديدة الترابط وقوية التعقيد تؤشرها معدلات الانكشافية المرتفعة للاقتصاد التي تجاوزت حدودها القصوى المتمثلة بـ(40%) بسبب الحروب وتخبط النهج الاقتصادي وعدم وجود برامج واضحة للدولة وهو الامر الذي افضى الى التعطيل النسبي لاعادة اعمار البنى التحتية وعدم تهيئة الظروف الموضوعية للنشاط الخاص ليأخذ دوره كطرف فاعل في عملية التنمية .

ولذا فإن بقاء النظام الاقتصادي للعراق معتمداً على حركة الاقتصادات الاقليمية والدولية و الانفتاح غير المحدود نحو الخارج من خلال تبني سياسة فتح الحدود على مصراعيها التي وفرها رفع الحظر عن الاقتصاد العراقي اضافة الى استمرار التخلي عن مسيرة العمل التنموي والركون الى الحلول السهلة ذات الطابع الاستهلاكي القصير الاجل ،سيفكيك منظومة النشاط الاقتصادي الوطني ويسمح باستمرار بتحويل الفائض الاقتصادي الكامن او الادخار المتأتي من الريع النفطي الى خارج النشاط الاقتصادي الوطني دون ان يسهم بتعظيم القيمة المضافة للانشطة المحلية السلعية غير النفطية (صالح ،2012، 7-9)

رابعا: تقدير الفجوة بين الناتج المحلي الحقيقي والمحتمل للمدة(2003-2014).

يعرف الناتج المحتمل بانه مستوى الناتج الذي يتوافق مع معدل التضخم الاساس المستقر الذي يقترب من مستواه المستهدف وهذا مايتطلب ان تكون درجة الانتفاع من القدرات الانتاجية **production capacity utilization** وعلى وجه الخصوص معدل البطالة في المستوى الذي لايسبب ضغوط على الاسعار والاجور صعودا اوهبوطا .**(Frenandaz , 2013, 1)**

وتقدر فجـوة الناتج من خلال طرح الناتج المحتمل من الناتج الفعلي فعندما تكون الفجوة موجبة يكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل، اما في حالة كون الفرق سالبا يكون الناتج المحتمل اكبر من الناتج الفعلي وتكون الفجوة سالبة (سلطة النقد الفلسطينية ، 2015، 1).

وقد تمت الاستعانة بمؤشر الناتج المحتمل وفجوة الناتج بهدف تأشير اتجاهات سياسة الانفاق الحكومي في رفع مستويات النمو في الناتج المحتمل غير النفطي على وجه الخصوص، ومن ثم احداث التطابق المرغوب بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي ، الذي يتحقق من خلال الاستغلال الكفوء لموارد الاقتصاد .

جدول (6)

الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الناتج في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 للمدة (2003-2014)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP (1)	الناتج المحتمل (2)	فجوة الناتج (3)=(1)-(2)	الناتج المحلي دون النفط (4)	الناتج المحتمل غير النفطي (5)	فجوة الناتج غير النفطي (6)=(4)-(5)
2003	26990.4	40503.75	13513.4-	13060.4	20211.48	7138.18-
2004	41607.8	42567.21	959.413-	21770.3	21989.94	171.54-
2005	43438.8	44875.2	1436.4-	25041.3	26109.9	990.7-
2006	47851.4	47445.65	405.7493	28442	25534.3	2989.601
2007	48510.6	50282.11	1771.51-	28332	29881.24	2149.14-
2008	51716.6	53392.21	1675.61-	28256	29738.76	1393.86-
2009	54721.2	56765.83	2044.63-	30685.7	32006.36	1162.86-
2010	57751.6	60376.14	2624.54-	33485.3	34369.63	717.634-
2011	63650.4	64175.82	525.419-	36357.4	36802.54	275.542-
2012	71680.8	68091.33	3589.469	40885.8	39271.86	1786.84
2013	76922.0	72043.87	4878.126	45133.8	41741.61	3578.185
2014	75403.0	75990.54	587.542-	42327.1	44193.7	1767.3-

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي(نشرات متفرقة) ،بغداد : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مديرية الحسابات القومية.

- تم استخراج قيمة الناتج المحتمل من خلال جمع بيانات الناتج في الاقتصاد العراقي ومن ثم استخدام فلتر (Hodrick–prescott) لاستخراج الناتج المحتمل باستخدام البرنامج الاحصائي (Eveiws.9)

يتضح من الجدول (6) ان الناتج دون النفط ينخفض كثيرا عن الناتج المحلي الاجمالي (النفطي) بالاسعار الثابتة مؤشرا وجود اختلال كبير في القطاعات المكونة للاقتصاد العراقي، وهذا ما يسبب بدوره ابتعاد الناتج المحلي الحقيقي عن مستواه المحتمل بشكل يخلق صعوبات امام ادارة السياسة الاقتصادية لتقويض الفجوة بينهما، فالريعية العالية التي يتميز بها الاقتصاد العراقي وتخلف هيكله الانتاجي وضعف الترابطات الامامية والخلفية للانشطة الاقتصادية يجعل منه اقتصاد معتمد على الخارج لتلبية حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات دون استجابة الناتج الفعلي للتغيرات المالية والنقدية، نتيجة التلازمية الكبيرة بين مسارات نمو و تعثر الناتج المحلي الاجمالي و الناتج المحلي غير النفطي ، فالناتج غير النفطي ينمو و ينكمش بنمو وانكماش الناتج المحلي الاجمالي النفطي .

ان غلبة الفجوة السلبية للناتج النفطي(رغم الانخفاض الكبير في الانفاق الاستثماري الحكومي) يؤشر تباطؤ في استغلال موارد الاقتصاد واللجوء الى الحلول السهلة بالتركيز على الريع النفطي سهل التحصيل دون الاهتمام ببقية القطاعات الاقتصادية،إذ لم يشهد النشاط الاقتصادي تبدل في السلوك رغم رفع الحظر عن الاقتصاد العراقي وتوفر الموارد المالية الكبيرة التي كان من الممكن توجيهها الى قطاعات الاقتصاد الزراعية والصناعية بإعتماد منهج الدفعة القوية، ولذا بقي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة منخفضا بشكل كبير عن مستواه المحتمل في معظم السنوات.

اما بالنسبة للناتج دون النفط هو الاخر اتسم بضعف الاداء و وجود فجوة سلبية للناتج لمعظم السنوات باستثناء (2006-2012-2013) وهو مايؤشر تدني كفاءة الانفاق الحكومي في احداث التغير المرغوب في هيكل الاقتصاد العراقي، إذ ظل الاقتصاد العراقي مفتقرا الى الدعائم ذات الاسس المتينة التي تجعله قادرا على السير ومواصلة عملية النمو وتجنب الصدمات الخارجية من خلال تعبئة الموارد المتاحة وتحويلها الى قاعدة التنمية ورفع الناتج المحتمل غير النفطي ومن ثم احداث التطابق المرغوب بين الناتج الحقيقي ومستواه المحتمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و توفير الظروف الملائمة لعملية النمو المستدام (الحلفي ، 2007، 9).

ان السياسة المالية في ظل اتجاهاتها الراهنة لم تنجح بشكل كبير في تعبئة الموارد التي كونها الريع النفطي بشكل كفوء، إذ بقيت تلك الفوائض غير موجهة عن طريق الانفاق الحكومي نحو اقامة الاستثمارات الانتاجية الجديدة لتشكل اضافات جديدة الى الطاقات الانتاجية المتاحة وتوسيع نطاقها، بل على العكس من ذلك استمر تدعيم الاستثمارات غير الانتاجية سريعة الربح ذات المخاطر المحدودة التي تنحصر اهدافها في ديمومة النمو عند معدلات تسير على نسق واحد دون بذل جهود لرفع تلك معدلات، وان ما عزز من تدني اداء القطاع الحقيقي في الاقتصاد العراقي هو تدني اداء الاجهزة الضريبية التي استمرت في عدم فاعليتها سواء في تقليل تبديد المورد الريعي من خلال ضغط الانفاق الاستهلاكي المتجه للخارج، او عجزها عن تعبئة الفائض في القطاعات الاقتصادية و إحداث التنويع المرغوب في هيكل الاقتصاد (الشيخ راضي و حسن ، 2012، 189).

كما ان سياسة الدولة الانفاقية دخلت في تناقض كبير بين مسألة الكفاية الانتاجية وعدالة توزيع الريع النفطي، حيث ان ارتباط مهام السياسة الانفاقية في الوصول الى اهدافها بتكاثر الريع النفطي في الاقتصاد العراقي، جعل من تلك السياسة وآليات عملها محفوفا بالمتغيرات الخارجية ، و التي أسهمت بشكل كبير كقوة مقيدة للسياسة الانفاقية عن تأدية مهامها الأساسية بالشكل السليم تزامنا مع تخبط منهجية ادارة الريع و توجيه نحو الطريق الصحيح من خلال غلبة الاستحكامات السياسية والاجتماعية،مما جعلها تتسم بحالة من التناقض الدائم، إذ لم تتمكن السياسة الانفاقية من توحيد مساراتها نحو بلوغ أهدافها الأساسية،ممثلة بالكفاية الانتاجية و عدالة توزيع الريع،الأمر الذي أوهن فاعليتها و كفاءتها في تحقيق الاستقرار والنمو ،جراء تعظيم مساحات الاستهلاك بشكل لا يستوعبه العرض الحقيقي المحلي والاضرار بالكفائة الانتاجية التي أشرها المستوى المنخفض للناتج المحلي غير النفطي (الدليمي و عبيد ، 2014، 313-314)

فالاحتياطيات الاجنبية الضخمة التي تم ضخها على شكل سيولة دولارية في السوق المحلية العراقية، كان لها الدور الاكبر في تحفيز حركة التجارة سواء الداخلية ام الخارجية، ومن ثم إمداد السوق المحلية العراقية بأنواع مختلفة من السلع والخدمات على حساب قطاعات الاقتصاد غير النفطية، والتي كانت تمتص بما يقابلها قوة عمل في القطاع الخاص التي انشغلت بدورها في تجارة هذه السلع والخدمات بضمنها قطاعات اخرى تساند حركة التجارة كالنقل والمواصلات و، فأوجه التشابه بين النمطين من التشغيل (الحكومي والخاص) المدفوعين باستنزاف الاحتياطيات الاجنبية،ان كل منهما لم يستطع نقل الاقتصاد العراقي الى تنمية اقتصادية حقيقية من خلال تحول هيكله الاقتصادي و زيادة مساهمات القطاعات الرئيسة (الزراعية،الصناعية..الخ) في الناتج المحلي الاجمالي. والاختلاف بين هذين التشغيلين ان القطاع الحكومي إتصف بكونه الاكثر بيروقراطية و تكاسلا واسترخاءا، وقلة انتاجية، مقابل مزاحمة للقطاع الخاص الذي انشغل بدوره بأنشطة خدمية وتجارية طفيلية سريعة المردود لا تتسم بالمخاطر (اسماعيل ، 2016، 1) .

ان استمـرار الاقتصـــاد في هذه المسارات بات امرا غير مرغوب فيه ولا يلبي حاجة الواقع و الطموح في ازالة الاختلال المتأصل في هيكل الاقتصاد،إذ لايمكن للتنمية الاقتصادية ان تأخذ مديات واسعة او تستعيد قدراتها الحقيقية ما لم يتحرك النشاط الاقتصادي نحو مساحات الاستقرار والتحول التدريجي من تعطيل وتبديد موارد الاقتصاد، الى اقتصاد الاستخدام الواسع لقوة العمل المنتجة، للنهوض بالانتاج وتحريك النمو الاقتصادي غير النفطي بشكل يبتعد عن الارتباط العشوائي بالقطاع الخارجي ،فالسكان والقوة العاملة في الاقتصاد بقيت عبء على السياسة المالية لم يحسن استخدمهما وتوظيفهما لصالح التنمية بل ادى الارتباط بالقطاع الخارجي والاخفاق في خلق مشاريع استثمارية الى مراكمة مشكلة البطالة وحرمان طبقات واسعة من المجتمع من فرص العمل منتجة مما قاد الى تدمير القوة العاملة ماديا وفنيا وتحويلها الى قوة هامشية لا تقوى على توفير سبل العيش ، اذ ان اغلب قطاعات المجتمع لا تمتلك دخلا حقيقيا يتأتى من ناتج حقيقي .

يلاحظ من الجدول (7) ان اشكالية البطالة بدأت بالتفاقم بشكل كبير بعد التغير السياسي عام 2003 نتيجة حل المؤسسات العسكرية وقوى الامن الداخلي التي كانت تستوعب اعداد كبيرة من قوة العمل ، اذ يلاحظ ان معدل البطالة الاجمالي بلغ اعلى مستوى له في عام 2005 ليبلغ (57.1%) ثم بلغ (55.4%) عام 2007.

جدول (7)

معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2008)(*)

السنة	معدل البطالة
2003	28.1
2004	51,6
2005	57,8
2006	48,15
2007	55,4
2008	47.67

المصدر: التخطيط والتعاون الانمائي(سنوات متفرقة) ،بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة .

ان ما يمكن تأشيره في الاقتصاد العراقي في ظروفه ان هناك تمانع المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير الاقتصاد العراقي ورفع كفاءته الانتاجية ، فمن جانب تهيمن الدولة على القطاع النفطي المتميز بالكثافة الرأسمالية المرتفعة وضعف استيعاب قوة العمل وهو ماجعله ضعيف الترابط بالانشطة الداخلية او انشطة القطاع الخاص ومن جانب اخر تمول ايراداته نفقات حكومية لطائفة واسعة من المجتمع استقطبت من خلالها كفاءات العنصر البشري في المؤسسات الحكومية وبإجور مرتفعة اسهمت بشكل كبير في زيادة تكاليف الولوج في انشطة استثمارية انتاجية من قبل القطاع الخاص نظرا للفارق الكبير بين مستويات الاجور في القطاعين ،مما انعكس ذلك الانفاق على زيادة الواردات الاستهلاكية جعلت من القطاع الخاص ملتحقا بالنشاط الاستهلاكي والتحصيل السريع للارباح التجارية دون الولوج وممارسة انشطة استثمارية ما لم تقدمه الحكومة بصورة منح ، وهو ما يؤكد ضعف اداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتدني رغبته في الدخول في انشطة اقتصادية تتسم بالمخاطر. إذ يتضح من الجدول (8) ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في GDP قد ارتفعت الى 34.7% مقابل 65.2% للقطاع العام، بيد انه يلاحظ ان تلك الزيادة تعود في جزء كبير منها الى بعض القطاعات التي لاتتسم بالنشاط الانتاجي السلعي، كقطاع تجارة الجملة والمفرد وملكية دور السكن والبناء والتشييد بينما يلاحظ قصور كبير للقطاع الخاص في القطاعات السلعية كقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي والكهرباء والماء على الرغم من اهمية هذه القطاعات في توليد التشابكات لقطاعات الاقتصاد لما لها من آثار تحفيزية للنشاط الاقتصادي،إذ بلغت نسبة مساهمتهما في GDP (0.89%) و(5.1%) و(0.25%) على التوالي،ما يؤشر تدني النشاط الانتاجي الخاص الى نقطة منخفضة ،

** تمت اضافة معدل العمالة الناقصة (بسبب قلة ساعات العمل) الى معدل البطالة الفعلي للسنوات (2004-2008) .

جدول (8)
مساهمة القطاع العام والخاص حسب الأنشطة الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية لعام (2010) (مليون دينار)

السنة	2010			
الأنشطة	القطاع العام		القطاع الخاص	
	مساهمة الأنشطة في GDP	نسبتها من %GDP	مساهمة الأنشطة في GDP	نسبتها من %GDP
الزراعة والغابات والصيد	7443	0.0045	8358789.4	5.1
التعدين والمقالع	73003017.6	44.8	566901.8	0.34
الصناعة التحويلية	2218609.5	1.3	1460105.1	0.89
الكهرباء والماء	2494207.8	1.5	415492.7	0.25
البناء والتشييد	306870.7	0.2	9956280.3	6.1
النقل والاتصالات	1049159.8	0.64	8403090.2	5.1
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	1777635.4	1.0	10681084.5	6.5
البنوك والتأمين	1572785.9	0.98	491376.9	0.3
ملكية دور السكن	-	-	13303485.4	8.1
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	23976870.6	14.7	3061532.6	1.8
المجموع	106406600.3	65.2	56698138.9	34.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (المجموعة الاحصائية السنوية 2012-2013)،بغداد : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، نشرات متفرقة
***القيم بسعر الكلفة**

إن الجدول المذكور انفا يؤشر أن جل مايفكر به القطاع الخاص في الوقت الحالي في ممارسة نشاطه الاقتصادي و امتزاجه مع النشاط الاقتصادي للحكومة هو التطفل على النشاط الريعي الحكومي ، فالنشاط الخاص في وضعه الحال كثيرا مايسعى الى دفع السياسة الاقتصادية الى اتجاهات تؤدي نجاحا هامشيا طفيف لا يولد قيم مضافة تتسم بالاستدامة اي لا يولد في الغالب مقادير انتاجية او استثمارية تمتلك الشروط الكافية على استدامة النمو الاقتصادي (صالح ، 2010، 120) . وهو ما جعل الناتج المحلي غير النفطي ومستواه المحتمل يتسم بالضمور، إذ عزز النشاط الانفاقي المتزايد خاصة في الفترة (2003-2014) ركون القطاع الخاص الى القطاع العام دون بذل جهد لتغطية الفجوة المتزايدة بين الطلب والعرض إذ منع تزايد الانفاق (تشجيع انماط التشغيل في المؤسسات الحكومية وزيادة رواتب موظفي القطاع العام) تحويل تلك الفجوة الى حوافز حقيقية على زيادة الاستثمار والانتاج ومن ثم الارباح لتكون شروط موضوعية لاستدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانشطة الاقتصادية الداخلية.

الاستنتاجات

1- تم التوصل الى قبول فرضية البحث بأن النشاط الانفاقي الاستهلاكي التوسعي الذي تولده الموازنة العامة إتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الانتاج غير النفطي مما ابقى الاقتصاد في ريعية شديدة زادت من إمكانية تعريضه للصدمات الخارجية .
2- ان منح الانفاق الحكومي الاستهلاكي الاولوية على حساب الانفاق الاستثماري وتفاقم إشكالية الفساد وهيمنة القرار السياسي ادى الى انحسار وصعوبة الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية والاضرار بإمكانية إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة لإستمالة النمو وممكنات إستهداف التنويع الاقتصادي .
3- إن الاقتصار على المورد الواحد كمصدر تمويلي للانفاق الحكومي وضعف اللجوء الى أدوات الاستقرار التلقائي (الضرائب) في تمويل ذلك الانفاق نجم عنه قوة طلب ضخمة جداً ادى الى التوجه نحو الاستيرادات لتلبية ذلك الطلب مقابل إستنزاف احتياطيات البنك المركزي والاضرار بمستويات الانتاج في قطاعات الانتاج غير النفطي ضعيفة القدرة على المنافسة .

4- إن ارتباط السياسة الانفاقية في الوصول الى أهدافها بتكاثر الريع النفطي واستمرار التخلي عن المثبتات الديناميكية واسعة الطيف ،جعل من تلك السياسة وآليات علمها مرتهن بالسوق النفطية، مما افقدها الكثير من القنوات لتوجيه لمتغيرات الاقتصاد تزامنا مع تخبط منهجية ادارة الريع المركزي بتوظيفه لتشجيع انماط التشغيل الحكومي والاخفاق في توليد بنى تحتية مساوية لقيمة الجزء المسيل من الريع،أوهن فاعلية تلك السياسة في تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل.

5- لم يكن القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي مؤهلاً لشغل المساحة الكبيرة التي تركها القطاع العام بإسلوب الصدمة، حيث تميزت علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام بالتمانع المشترك تناسق في ادوارهما لتطوير الاقتصاد ونقله الى تنمية اقتصادية حقيقية ، اذ إن منهجية التوسع في الانفاق الحكومي الاستهلاكي جعلت من القطاع الخاص يتطفل على الريع المركزي بممارسة انشطة خدمية وتجارية سريعة المردود او التطلع الى التوظيف في الهياكل الحكومية، دون بذل جهود لتغطية الفجوة بين الطلب والعرض الكليين.

التوصيات

1- اعادة النظر بأولويات السياسة الانفاقية من خلال تعديل بنية الانفاق الحكومي لصالح الانفاق الاستثماري لمعالجة الاختلال المتأصل في هيكل الاقتصاد العراقي وتكوين هيكل انتاج كفوء ومتنوع له القدرة على توليد قيم مضافة تستوعب الطلب الكلي وإيجاد آليات تحقق التوازن بين مستويات الاستهلاك والانتاج بشكل يسهم في تقليل إستزاف الفائض الريعي الى خارج الدورة الاقتصادية .

2- تحديث وإصلاح الأطر العامة للتشريعات والسياسات الحكومية بشكل يُمَكّن من من تقويض ظاهرة الفساد المستشري في جسد الاقتصاد لتقليل إستنزاف المال العام وفك حلقات الاختناق المشوه لدوال العرض والانتاج في الاقتصاد من خلال تكوين برامج حكومية تستجيب لحاجات الاقتصاد ذات الاولوية وبسقوف زمنية محددة .

3- ان ضرورات التنويع التي تستلزم تكوين قطاع خاص مبادر محلياً ومتكامل مع نشاط الحكومة،يتطلب إيجاد إطار رصين لبيئة الاعمال يتم تحديده من كلا الطرفين(الحكومة والقطاع الخاص) ويحقق فيه التوازن بين اجور العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص ، اذ يؤدي تكوين مثل هذه الأطر المواتية لبيئة أعمال النشاط الخاص تقليل التوجه نحو الهياكل الحكومية للتوظيف بشكل يقلل من الضغط على الموازنة العامة وطبيعتها الاستهلاكية ، ويمكن ربط ربط العاملين في القطاع الخاص بقاعدة بيانات بشكل لحصر العاملين في هذا القطاع وإستقطاع التوقيفات التقاعدية بغية منحهم الحقوق التقاعدية حال بلوغهم سن التقاعد القانوني .

4- العمل على تحسين كفاءة النظام الضريبي ،بغية توفير ايرادات متنوعة ترفد الموازنة لفك او تقليل إعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية بكونها متغير خارجي ، واقامة جدار ضريبي يحول الميزة التنافسية للناتج المحلي غير النفطي بشكل يؤثر إيجاباً في توسيع الاوعية الضريبية وبالتالي الايرادات الضريبية لتقليل السلوك الاستهلاكي للسياسة المالية إيراداً وإنفاقاً.

5- الحد من التوظيف غير المنتج في الهياكل الحكومية وتحسين اداء الجهاز الحكومي والمشروعات العامة وربط الكلفة بالانتاجية لتقليل ظاهرة البطالة المقنعة ،إذ لازال ينظر الى الجهاز الحكومي والمشروعات العامة بكون كلفهما التشغيلية مرتفعة ، وان الشركات العامة تسبب استزافاً كبير لموارد الموازنة ، فضلا عن كونها ضعيفة الارتباط بالسوق المحلية .

المصادر

1- عاطف لافي مرزوك ، اشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي) ،مركز العراق للدراسات،2007.

2- العنبكي ،عبد الحسين، الاصلاح الاقتصادي في العراق (تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق) ،مركز العراق للدراسات ، 2008.

3- الكناني، كامل بشير، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل القريب، نظرة في التحليل الاستراتيجي ، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية ، 2013.

4- مظهرمحمد صالح قاسم، الريع المركزي والاستراتيجية المالية بين المدخل الصعب والمخرج الامثل ، منشورات البنك المركزي العراقي ، 2010 .

5- العلي ،احمد بريهي، الاقتصاد العراقي وافاق المستقبل القريب ، شبكة الاقتصاديين العراقين ، 2011.
6- العلي ،احمد بريهي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، 2012.
8- داود ، سمير سهام ، أثر الأختلالات الأقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الأقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 19 ، العدد 70، 2013.
7- داغر ،محمود محمد . مهوس، حسين عطوان، سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 84، المجلد 21، 2015.
8- صالح ،مظهر محمد ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، منشورات البنك المركزي العراقي ، كانون الثاني ، 2012 .
11-معلة ،حالوب كاظم . سلمان، مروة خضير، التجارة الخارجية بين تحديات التنويع وضرورات الانضمام الى(WTO) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 88، العدد 22 ، 2014.
12- زيني ،محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب للنشر، بغداد ،2009 .
13- الربيعي ،فلاح خلف ، سبل مواجهة المأزق التنموي في العراق ، مجلة الحوار المتمدن ، 2009.
14 -مظهر محمد صالح ، ثروة العراق بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في حواضن الاقتصادية الاقليمية ، منشورات البنك المركزي العراقي، نيسان ، 2012.
20-سلطة النقد الفلسطينية ، الناتج المحتمل وفجوة الناتج في الاقتصاد الفلسطينة ، 2015.
21- راضي ،مازن الشيخ . حسن ، فرحان محمد، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية ، الغري للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد 28، 2012.
22-عبيد، باسم خميس. الدليمي، فريد جواد ،تحليل اثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 75، 2014.
23- اسماعيل ،ميثم لعيبي، الاحتياطيات وسياسات التشغيل ، مقال منشور في جريدة الصباح بتاريخ 2016/10/24 .
24- مظهر محمد صالح ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، بيت الحكمة ، العدد 19، 2010، ص13-14

التقارير والنشرات

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية للسنوات (2004-2014).
2-البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات 2010,2008،.
3- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، الحسابات الختامية لجمهورية العراق، للسنوات (2003-2014).
4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2007، المجموعة الاحصائية السنوية (2012-2013) ،نشرات سنوية للسنوات 2013، 2014 .
5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية (سنوات متفرقة) .

REFERECES

1-Frenandaz, Enric , Potential GDP, Acrucial but unclear concept , economic anlysis Unit,research department ,"La ciaxa", 2013.available at: http://www.caixabankresearch.com/documents/10180/22466/32-33%2BDossiers%2B1_%2BING.pdf .

DATA

1- Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, several issues, Austria, www.opec.org

The dominance of the consumption pattern of government Expenditure and its impact on economic growth of Iraq for the period 2003-2014

summary

The importance of government Expenditure policy in economy come from its role leading to the mitigation and adjustment of fluctuations in macroeconomic variables caused by imbalance between aggregate demand and aggregate supply, It is associated with the efficient management of government Expenditure to reinforcement the relationship between government Expenditure and the overall economic system .

Regarding the Iraqi economy,the increasing in financial rentier after the political change in 2003 has led to finance the budgets Characterized by consumption,The government Expenditure employed to encourage government employment in services jobs, and find different channels for the distribution of oil rent expands with height of the oil revenues, versus failing in formation infrastructure stimulate growth in economy, resulting in generation a huge demand,to be meet that demand through the trade. The dominance of consumption Expenditure on government Expenditure and its association with rent oil has made government Expenditure lacks a lot of ways to direct the real variables of economic in the desired shape ,as long as the structural imbalance remained rooted in the structure of the economy, these trends have made policy of Expenditure suffering contradiction, the Expenditure policy couldnot unification its ways to achieving the target of production efficiency and fairness of the distribution of rent , and expanding consumption in the economy boosted not absorbed by local supply because of continuation of the private sector Carries on service and commercial activities intrude on oil revenues without access productive activities to cover the growing gap between aggregate demand and aggregate supply and investment this gap as areal incentives to increase production according to profitability criteria to be objective conditions for sustainable economic growth

Keywords/ Government Expenditure ,Consumption Expenditure , Potential GDP ,Structural imbalance ,Economic Growth .